الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

18 **شعبان** 1437 –25 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

كاميرات فندق حائل تستنفر 6 جهات حكومية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265050&CategoryID=5

حائل، الرياض: فريح الرمالي، خلفة الشمري، بندر التركي 25-05-2016 2:13 **AM**

بعد أيام من تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو، كشف أن جميع الهواتف الموجودة في غرفة تابعة لأحد الفنادق بمنطقة حائل، يقع داخل حرم جامعة حائل، مزودة بكاميرات مراقبة. وبحسب المقطع، فإنها الكاميرات تعمل تلقائيا ومسلطة على الأسرة وأماكن الجلوس. وأثار ذلك المقطع سخط رواد مواقع التواصل الاجتماعي، حيث جرى تداوله على نطاق واسع شمل جميع مناطق المملكة.

لجنة عاجلة

كشف مصدر لـ"الوطن" أنه تم تشكيل لجنة عاجلة، برئاسة المحقق الجنائي بإمارة منطقة حائل نايف الجماح، وعضوية كل من مندوب عن جامعة حائل، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وشرطة منطقة حائل، وشركة الاتصالات السعودية"**stc**" ، لبحث وتدقيق ما تم تداوله حول قيام فندق ملينيوم حائل بتركيب هواتف مزودة بكاميرات داخل غرف النزلاء والرفع بنتائج تحقيقات اللجنة خلال مدة أقصاها يومان لأمير منطقة حائل. وباشرت اللجنة أعمالها أول من أمس.

وأكد المصدر أن مصور المقطع كان يعمل في ذات الفندق، وتم إنهاء خدماته قبل تصويره للمقطع.

تقنية هواتف الإنترنت

قلل عدد من النشطاء وخبراء التقنية وأمن المعلومات من أهمية الموضوع، حيث أوضح خبير تقنية المعلومات عيسى الغيثي، أن الهاتف الذي ورد في مقطع الفيديو عبارة عن تقنية ثورية تسمى "هواتف الإنترنت"، حيث يمكن لأي جهة استخدامها بغرض التواصل بين أقسامها وإداراتها عن طريق نظام صوتي محمول على شبكة داخلية مرتبطة بشبكة الإنترنت، مما يوفر سهولة الاتصال وقلة التكلفة، التي تكاد تكون مجانية، إضافة لميزات أخرى لهذه الخدمة من إجراء المكالمات الجماعية بسهولة، وعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو بنفس السهولة والسرعة. وأكد أن تصرف إدارة الفندق ير مقبول بحكم ثقافة المجتمع الذي يعملون فيه.

انتهاك الخصوصية

شدد مختصون على ضرورة ضبط الأنظمة الخاصة بخصوصية نزلاء الفنادق والشقق المفروشة وغيرها، مؤكدين لـ"الوطن"، أن وجود كاميرات في بعض الأجهزة الحديثة الخاصة بغرف النوم يمثل انتهاكا للخصوصية، خاصة أن الكثيرين من ضعاف النفوس يمكنهم استغلال هذه الأجهزة للتصوير، وهذا بحد ذاته أمر خطير يجب عدم التهاون فيه.

اللوائح والضوابط

أوضح رئيس اللجنة الوطنية السياحية لمجلس الغرف السعودية عبداللطيف العفالق لـ"الوطن"، أنه من غير المقبول انتهاك خصوصية الأشخاص، مفيدا بأن وجود كاميرات في غرف النزلاء حتى إن كانت بغير قصد، فلا يجوز كون، هذه الغرفة ملكا لهذا الشخص، ولا يمكن السماح بكشف ستر هذا البيت، منوها بأن الكاميرات الموجودة في مرافق الفنادق إجبارية وليست اختيارية، خاصة مع الهجمات الإرهابية وغيرها، إذ لا يمكن التضحية بسلامة النزلاء مقابل مقطع أو صورة لأشخاص في أحد الأماكن العامة في الفندق. وأضاف أن هناك ضوابط ولوائح خاصة فيما يتعلق بتلك الكاميرات على المشغلين، ولكن هناك ضرورة أمنية لهذه الكاميرات.

الضرورة الأمنية

بين عضو مجلس الشورى، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار الدكتور أحمد الزيلعي لـ"الوطن" أن كاميرات مرافق الفنادق تعتبر أمنية، ولكن مع ضرورة عدم الاقتراب من الأماكن الخاصة للنزيل، مشيرا إلى أن الأمن مقدم الآن على كل شيء، وينبغي أن يتقبل الأشخاص بعض المضايقات في سبيل تحقيق هذا الأمن.

السجن والغرامة

3

أكدت مصادر في جمعية حقوق الإنسان أن وضع كاميرات في غرف النوم أو دورات المياه وغيرها من الأماكن الخاصة للإنسان، يمثل انتهاكا للخصوصية، وأنه يجب أن تتخذ كافة الإجراءات النظامية ضد مرتكبها. وبينت المصادر أن هذا الأمر يدرج ضمن الجرائم المعلوماتية، التي قد تصل عقوبتها إلى السجن لعدة سنوات، إضافة إلى الغرامة المالية، ولكن الجهات القضائية هي الوحيدة التي تكيف وتنظر ما يترتب عليها من آثار خلال نقل الصور والمقاطع أو الابتزاز وغيره، ولذلك تختلف من قضية إلى أخرى.

قانونية الكاميرات

قال مدير إدارة التسويق والمبيعات في فندق نارسيس الرياض حاتم العلول لـ"الوطن"، إن الكاميرات الموجودة في مرافق الفنادق تهدف إلى حفظ الأمن وضبط الموظفين في حال حدوث أي إشكالية، وفي نفس الوقت تخدم النزلاء في حال وجود إزعاج وغيره. أما وجود الكاميرات في غرفة النزلاء، فيمنع منعا باتا، كونها تنتهك خصوصية الأشخاص وهي غير قانونية، خاصة أنه من الممكن استغلالها من قبل ضعاف النفوس في عملية قرصنة هذه الكاميرات وتصوير الأشخاص.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جرائم الابتزاز صنفت ضمن الجرائم المعلوماتية وقضايا الخادمات قليلة

التركي: جرائم القتل العمد انخفضت ٦٠٪.. والعمالة الأجنبية الأكثر في جرائم الاعتداء على النفس

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505852

الرياض- متعب أبو ظهير

أعلن المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي عن انخفاض معدلات جرائم القتل العمد ومعدلات جرائم الطعن بنسبة 60%، وجرائم الاعتداء على النفس بنسبة 12.3%، ومبيناً في الوقت ذاته أن معظم المتورطين في هذه الجرائم دون الـ 30 عاما.

وأضاف التركي في مؤتمر صحفي والذي عقد بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض أن منطقة مكة المكرمة تصدرت القائمة في جرائم الاعتداء على النفس، فيما حلت العاصمة الرياض في المرتبة الثانية، موضحاً أن ارتفاع عدد السكان في مكة والرياض وراء زيادة جرائم الاعتداء على النفس.

وبين اللواء التركي أن العمالة الأجنبية تمثل النسبة الأعلى في جرائم الاعتداء على النفس، وأن السائقين والعاملات المنزليات يمثلون النسبة الأقل.

المؤتمر الصحفي كشف خلاله تواصل الانخفاض في جرائم الاعتداء على الأموال، فيما بين ان جرائم سرقة السيارات تمثل النسبة الأعلى.

وفيما يخص الأفراد، بين التركي أن تورط العمال تصدر القائمة بنسبة بلغت **22.28 %** من جرائم الاعتداء على النفس المملكة خلال عام 1436 هـ، يليهم المتسببون 18.6 %، والطلاب بنسبة 18.18 %، وموظفو القطاع العام بنسبة 17.1 %

وعن ألفئة العمرية قال التركي: مثلت ألفئة العمرية من 25 - 30 عاما، **26.72 %** من المتورطين في جرائم الاعتداء على النفس، تليها ألفئة العمرية من **24 - 19** بنسبة 21.57 %، والفئة العمرية من 31 - 36 بنسبة 16.96 **%.**

وعن جرائم الاعتداء على الأموال، كشف اللواء التركي انخفاض جرائم الاعتداء على الأموال في عام 1436 هـ بنسبة 5.5 % إلى 46073 جريمة، بمعدل149.6 جريمة لكل مئة ألف من السكان.

مثلت جرائم سرقة السيارات 33.9 % من جرائم الاعتداء على الأموال وارتفعت بنسبة 3.6 % إلى 50.9 جريمة لكل مئة ألف من السكان. مثلت جرائم السرقة من المنازل 10.91 % من جرائم الاعتداء على الأموال وانخفضت 17.9 % إلى جريمة لكل مئة ألف من السكان.

مثلت جرائم الاعتداء على الممتلكات 8.6 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت بنسبة 0.3 % إلى 12.9 جريمة لكل مئة ألف من السكان.

مثلت جرائم السرقة من المحلات 8.1 % من جرائم الاعتداء على الأموال وانخفضت 17.6 % إلى جريمة لكل مئة ألف من السكان.

مثلت جرائم السرقة من السيارات 6.71 % من جرائم الاعتداء على الأموال وارتفعت بنسبة 13.7 % إلى جريمة لكل مئة ألف من السكان .

مثلت جرائم السرقة من المرافق 2.69 % من جرائم الاعتداء على الأموال وارتفعت بنسبة 88.1 % إلى اربعة جرائم، جريمة لكل مئة ألف من السكان .

مثلت جرائم الاختلاس 3.86 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت 5.2 **%**إلى 5.8 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من السكان. مثلت جرائم النشل 2.3 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت 6.4 % إلى 3.5 جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم السلب 2.49 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وارتفعت بنسبة 2.6 % إلى 3.7 جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم السطو 0.18 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت بنسبة 23.6 % إلى 0.3 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من السكان.
مثلت جرائم السرقة القوة 0.62 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت بنسبة 36.8 % إلى 0.9 جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم سرقة الحيوانات 3.15 % من جرائم الاعتداء على الأموال، وانخفضت 6 % إلى 4.7 جريمة لكل مئة ألف من السكان مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الرياض 34.56 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 206.22 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من السكان .
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة مكة المكرمة 21.4 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملكة، معدل 122.64 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة المدينة المنورة 8.87 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 202.93 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال المنطق الشرقية 13.16 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 130.34 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة القصيم 2.67 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 89.79 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة. مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة عسير 3.05 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل(65.52 جريم جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة تبوك 3.5 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 159.41 جريمة،جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة حائل 2.5 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 171.64 جريمة، جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
مثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الحدود الشمالية 0.4 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 51.53 جريمة لكل مئة ألف من السكان المنطقة.
ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة جازان 6.26 %من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 187.93 جريم لكل مئة ألف من سكان المنطقة ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة نجران) 0.45 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 36.73 جريم لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الباحة 1.77 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل 177.22 جريمة لكل مئة ألف من السكان المنطقة، ومثلت جرائم الاعتداء على الأموال بمنطقة الجوف 2.18 % من جرائم الاعتداء على الأموال المملوكة، معدل(203.23 جريمة لكل مئة ألف من سكان المنطقة.
وعن تورط العمال في جرائم الاعتداء على الأموال المملكة خلال عام 1436 هـ قال بلغت بنسبة 31.8 %، يليهم الطلاب بنسبة 18.3 %، والمتسببون 14.1**%** ، والعاطلون بنسبة 8.56 %، والعاملات المنزليات بنسبة 7.5**.%(**
وعن ألفئات العمرية قال التركي مثلت ألفئة العمرية من 25 - 30 عاما **% 28.6 (**من المتورطين في جرائم الاعتداء على الأموال، تليها ألفئة العمرية من 19 - 24 بنسبة 22.53 %، والفئة العمرية من 31 - 36 بنسبة 15.92**%**
وفي السياق ذاته كشف الناطق باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي عن ضبط جرائم المعلوماتية، وقال تم ضبط 608 استغلال الأطفال عبر الإنترنت و **1142**ممارسة بيع الأسلحة والذخائر عبر الانترنت، إضافة إلى ضبط 543 جريمة اتجار بالبشر عبر الإنترنت وأخيرا ضبط 487 جريمة سب وقذف وشتم عبر الإنترنت.
وعن ضبط الأعمال ألفنية التي تعرض مشاهد تعلم العنف والعداوة وأعمال مشينة عبر التلفاز بحجة أنها تحارب ظواهر اجتماعية قال التركي ذلك من اختصاص وزارة الإعلام لا الداخلية مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية تختص بضبط الجرائم، مضيفا أن الدور الأهم هو الدور الأسري الاجتماعي.

وعن المضاربات التي تحدث أحيانا في الطرقات والحد منها قال التركي لا احد يستطيع ان يقرأ المكان الذي من الممكن أن تحصل به الجريمة أو المخالفة وما يهم الجهات الأمنية هو سرعة الاستجابة عقب وصول البلاغ إلى الجهات الامنية.
وعن قضايا الابتزاز قال التركي تصنف قضايا الابتزاز إلى جرائم القضايا المعلوماتية.
وعن الحسابات الوهمية في مواقع التواصل الاجتماعي والحد منها قال التركي لا يمكن معرفة الحساب انه وهمي ولكن ذلك من اختصاص الشركات التي تدير المواقع التي فتح الحساب لديها، وبين التركي متى ما وصل الجهات الأمنية بلاغ من احد المواطنين او المقيمين تم انتحال شخصيته بالإنترنت أو في موقع التواصل الاجتماعي أو هوية شخص آخر فإنها تتعامل مع مثل هذا البلاغ مباشرة .وكذلك تتعامل مع قضايا انتحال الشخصية متى ما تم ذلك بالواقع.
وعن قضايا السطو المسلح بالمملكة، قال التركي أن غالبية من يرتكب قضية السطو المسلح هم من أصحاب السوابق، ولكن ولله الحمد نسب هذه القضايا بالمملكة متدنية كثيرا وتدنيها لا يعني تجاهلها. وكشف التركي أنه تم القبض اليوم على شخص ضمن مجموعة متورطة في قضية سطو مسلح.

المقترح استند على توجه القيادة في إشراك الشباب في صناعة القرار

لائحة تنظيمية موحدة للشباب تمنع تداخل مجالسهم مع المحلية والبلدية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1506029

الرياض - عبدالسلام البلوي
ضبابية عمل مجالس الشباب المشكلة في بعض مناطق ومحافظات المملكة وعدم وجود تنظيم يؤطر عملها، دفع عضو مجلس الشورى حامد الشراري لتقديم مقترح لإصدار لائحة تنظيمية موحدة لهذه المجالس، ومن أبرز المبادئ الأساسية التي استند عليها المقترح، توجه القيادة الرشيدة في إشراك الشباب في صناعة القرار لكونهم يمثلون الغالبية العظمى من المجتمع وثقتها بدورهم الفاعل بالمساهمة في تنمية بلدهم، والحفاظ على الوحدة الوطنية.
وأكد الشراري أن للشباب دوراً أساسياً في حياة المجتمعات وتوجهاتها، عبر مجالس تهدف إلى تعميق روح الولاء والانتماء لديهم، وتبني الاقتراحات والمشروعات الملبية لاحتياجاتهم، والمساهمة في رصد قضايا ومشكلات الشباب ودراستها واقتراح الحلول المناسبة لها، وتعزيز ثقافة الحوار والتواصل بينهم ودفعهم لتحمل مسؤولياتهم في خدمة مجتمعهم ووطنهم من خلال الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لهم.
وأشار الشراري إلى أن تشكيل مجالس للشباب في عدد من المناطق ينبع من إدراك القيادة الرشيدة لدور الشباب المتنامي والرؤية المستقبلية لتمكين الشباب والذين يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع السعودي وقال إن هذا الإدراك لدورهم المتعاظم والفاعل يحتم إيجاد آلية تنظيمية تضمن إشراكهم بصناعة القرارات المرتبطة بقضاياهم وفق السياسات العامة للدولة والمبادئ التي تشكل صيغة ملائمة يعتمد عليها الشباب في تحقيق مكانتهم، ومساعدتهم على اكتشاف دورهم في البيئة المحيطة بهم وأداء هذا الدور على أعلى مستوى من الكفاءة والفعالية.
ويسعى المقترح حسب تقريره الذي حصلت عليه "الرياض" إلى رفع مستوى العمل الإداري لمجالس شباب المناطق، وتأصيل ثقافة العمل التنظيمي المؤسساتي لديهم، وأيضاً تشكيل مجلس شباب في كل منطقة إدارية، إضافة إلى تحديد أهداف هذه المجالس وآلية تكوينها وعملها واختصاصاتها.
ويستهدف المقترح تمثيل جميع شباب وشابات المنطقة في مجلس شباب منطقتهم وفق إطار تنظيمي وضوابط واضحة، وضمان مشاركتهم وفق توزيع نسبي عادل بين مدن ومحافظات ومراكز وقرى كل منطقة، وتحديد علاقة مجالس شباب المناطق بالمجالس الأخرى كمجلس المنطقة والمجالس البلدية والمجالس المحلية.

ومن دواعي تقديم عضو الشورى لمقترح إعداد لائحة تنظيمية لمجالس الشباب، تحقيق التكامل وتجنب الازدواجية والتداخلات بصلاحيات واختصاصات المجالس الفاعلة الأخرى كمجلس المنطقة والمجالس البلدية والمجالس المحلية، والأنظمة والتنظيمات ذات العلاقة بالأعمال التطوعية والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى كما أن نسبة الشباب السعودي العالية تستدعي وجود التشريعات التنظيمية لضمان إشراكهم في المساهمة في صناعة القرارات التي تخدم متطلباتهم، وتحد من العوائق التي تواجه واقعهم، وإشعار الشباب بأنهم جزء من صناع القرار وليس مغيبين عن ما يدور في محيطهم الاجتماعي من خلال الأنظمة والتنظيمات التي تكفل حق مشاركتهم في الإسهام في تنمية وطنهم.
ويرى الشراري في المقترح، إيجاد بيئة منظمة لاحتضان الشباب المتميز المتحمس لخدمة الوطن، وضبط اندفاع الشباب للانجاز المتسرع غير المقنن والمدروس وفقا لتنظيم واضح منبهاً على أن توصيات المؤسسات الدولية تؤكد على أهمية إشراك الشباب في صناعة القرارات المتعلقة في حقوقهم وواجباتهم وتعزيز دورهم في مؤسسات المجتمع المدني من خلال إيجاد السياسات والتنظيمات المناسبة.

أخفقوا في إقناع المجلس بإقرارها

شوريّون في توصياتهم على التعليم.. لم ينجح أحد!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1506027

لرياض - عبدالسلام البلوي
أخفق عدد من أعضاء الشورى في تجاوز المرحلة الأولى لمناقشة توصياتهم الإضافية على التقرير السنوي لوزارة التعليم الذي أغلق المجلس يوم أمس ملفه بإقرار عشر توصيات للجنة التعليم عليه، كما لم ينجح جميع الأعضاء في تجاوز المرحلة الثانية التي تأتي بعد المناقشة ويتم فيها إقرار التوصيات، وجاءت نتائج التصويت لتسقطها جميعا، حيث نجح مشعل فهم السلمي رئيس لجنة التعليم إلى درجة كبيرة في إقناع المجلس بعدم وجاهتها وتحقق بعضها في أنظمة قائمة وأخرى مقبلة كمزاولة مهنة التعليم ومعارضة بعضها للأنظمة المعنية كنظام الجامعات. أبرز التوصيات التي صوت الأعضاء لملاءمة مناقشتها وسقطت بعد ذلك مطالبة حمد آل فهاد بربط حوافز المعلمين والمعلمات بأداء الطلاب والطالبات، وأيضاً توصية لأحمد الزيلعي اقترح فيها عدم وضع قيود قصيرة المدى على تقادم شهادة المرحلة الثانوية العامة عند تقدم حملتها إلى الجامعات، إضافة إلى توصيتين للعضو سطام لنجاوي طالب فيهما وزارة التعليم بخطة لتنويع مصادر الدخل وزيادة الكفاءة التشغيلية والأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات.
أما التوصيات التي لم تفز حتى للمناقشة فكانت المطالبة بتحويل الجامعات إلى مؤسسات غير ربحية وهي مشتركة للأعضاء سلطان السلطان وصالح العفالق وغازي بن زقر، وتوصية لدلال الحربي طالبت فيها الوزارة بالتوسع في المنح الدراسية للطلاب خاصة من الدول الأفريقية والآسيوية، كما رفض المجلس مناقشة توصية أحمد الزيلعي وحث فيها على إبقاء ابتعاث السعوديين إلى الجامعات العربية ذات السمعة الطيبة في تخصصات العلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها والتاريخ الإسلامي.
من ناحية أخرى لم يتسع وقت جلسة أمس الثلاثاء التي استغرقت ثلاث ساعات للاستماع إلى وجهة نظر لجنة النقل تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل ومناقشة توصيتها الجديدة التي طالب بزيادة تنظيم نشاط سيارات الأجرة وتطويره، والتأكد من التزامها بالشروط والمتطلبات الكفيلة بتقديم خدمات متميزة وذات كفاءة عالية، كما تأجل حسم مقترح السماح لموظف الدولة بالعمل في التجارة وتعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية وفق ماتقدم به العضو أحمد الزيلعي، حيث رفضت لجنة الإدارة والموارد البشرية كما انفردت" الرياض" الاستمرار في المقترح وتوقفت عن دراسته وأوصت في تقريرها بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة تعديل المادة 13 من نظام الخدمة، مؤكدةً أن فكرة السماح لموظفي الدولة بمزاولة التجارة لن يحارب إلا جزءًا يسيراً من التستر التجاري، وفي نطاق ضيق

يتمثل بتستر الموظفين الحكوميين خلف أقاربهم، أما الجزء الأكبر من التستر المتمثل بالتستر خلف الأجنبي وهو ما يعاني منه الاقتصاد الوطني، لن يسهم هذا المقترح في القضاء عليه؛ لأنه يزاول من معظم من يزاولون الأعمال التجارية، وبالتالي فهذا المقترح مع تعارضه مع مبدأ تكافؤ الفرص سيؤدي إلى ظهور الفوضى في الحقل الاجتماعي والوظيفي.
وحذرت اللجنة من أن السماح لموظفي الدولة بالعمل التجاري، وترى أنه سيتسبب في تدني الإنتاجية والأداء بين موظفي الدولة، باعتبار أن جزءًا من وقتهم سينصرف إلى ملاحقة تجارتهم ومصالحهم، وهو ما سينعكس سلباً على معدل الأداء والإنتاجية في أجهزة الدولة والقطاع الحكومي. إلى ذلك، تنظر لجنة الإدارة جدولت تقريرها مرة أخرى بشأن تعديل نظام الخدمة في جلسة مقبلة ليناقش المجلس ما توصلت إليه بشأن السماح للموظف بممارسة التجاري ويحسم التصويت إقرار توصيتها أو رفضها، وكان المجلس قد وافق قبل أكثر من سنة على توصية تستهدف دراسة السماح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات، وتعديل النصوص النظامية التي تمنع ذلك في نظام الخدمة المدنية، وأحال مقترحاً بهذا الخصوص للعضو أحمد عمر الزيلعي إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية، لتقوم بدراسة موسعة وموضوعية وموثوقة، تشمل وضع الضوابط اللازمة في حال السماح للموظف بالعمل الخاص.

«العدل" تطلق خدمة التوثيق في المنازل وخارج الدوام

لتسهيل الإجراءات على المواطنين وتقديم الخدمة خارج الدوام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
www.al-madina.com/node/679478

أعلنت وزارة العدل عن إطلاق مشروع خدمة الموثقين والترخيص لـ 356 متقدماً لرخصة التوثيق يمثلون الدفعة الأولى من الموثقين.
و تتيح الخدمة للراغبين توثيق العقود و الوكالات لدى الموثقين المعتمدين من وزارة العدل، حيث تهدف الوزارة من هذه الخدمة إلى تسهيل عملية التوثيق وتوفير الوقت والجهد للمستفيدين من خلال تفويض موثقين معتمدين يقدمون خدماتهم في مناطق المملكة كافة.
وكشف وكيل وزارة العدل لشؤون التوثيق فضيلة الشيخ أسامة الزيد عن أن الوزارة منحت 356 متقدماً لرخصة التوثيق، موضحاً أن هذه الدفعة هي الأولى للمتقدمين لنيل رخصة التوثيق والبالغ عددهم 2950 متقدماً عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، معلناً أن الإدارة تعمل حالياً على إلحاق 700 متقدم للتدريب وتزويدهم بالخبرات اللازمة في هذا المجال.
وأوضح أن الوزارة تهدف من تطبيق مبادرة رخصة الموثقين إلى تسهيل إجراءات التوثيق للمواطن والمقيم، حيث سيكون بإمكان الجميع التوثيق خارج أوقات الدوام الرسمي لكتابات العدل، للحفاظ على أوقات المراجعين وإنجاز أعمالهم في أي مكان من خلال زيارة أقرب موثق لهم.
المزايا الممنوحة للموثقين:
إجراء صفقات البيع للعقارات
توثيق عقود الشركات
إصدار الوكالات في غير وقت الدوام
توثيق العقود والإقرارات في بيع العقارات
قسمة المال المنقول والوكالات وفسخها
تأجير العقارات والمنقولات
عقود الشركات والعقود الواقعة على المال المنقول
الإقرار بالمبالغ المالية وتسلّمها والتنازل عنها
التصرفات الواقعة على العلامات التجارية.

«عكاظ» تنشر التعديلات المقترحة على نظام «وثائق السفر»

«الشورى»: أعضاء يقترحون إلغاء قيود منح المرأة.. «جواز السفر»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160525/Con20160525841191.htm

علمت «عكاظ» من مصادر مسؤولة في مجلس الشورى تقديم خمسة أعضاء (هيا المنيع، لطيفة الشعلان، محمد الخنيزي، عطا السبتي، حمدة العنزي) مقترحاً يقضي بتعديل ثلاث مواد من أصل 11 مادة بنظام وثائق السفر، الذي يتضمن تعديلات جوهرية تدخل للمرة الأولى في النظام في حال موافقة المجلس عليه.

ويقضي التعديل المقترح بمنح المرأة حق إصدار جواز سفرها دون موافقة «ولي الأمر»، كما حصر المضافين في جواز المواطن في أطفاله القصر ومن يقع «تحت ولايته شرعاً»، وفي ذلك استبعاد لإضافة الزوجة وأبنائه المتجاوزين عتبة الـ18 عاماً، فيما ينتظر مقدمو الاقتراح إدراجه في جدولة جلسات المجلس. وتسعى التعديلات المقترحة - بحسب المصادر - إلى تعزيز مواطنة المرأة السعودية بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، والقضاء على «استغلال وثائق السفر» من قبل «ولي أمر المرأة».

ووفقاً للمصادر، فإن التعديلات تشمل المادة الأولى، إذ أضيفت بطاقة الهوية الوطنية، و«أي وثيقة تحددها اللائحة التنفيذية بالنسبة للدول التي يُسمح بدخولها بموجب هذه البطاقة»، ضمن وثائق السفر التي تصدرها الحكومة وتخول حاملها السفر.

وترى أن التعديل المقترح على المادة الأولى يلتقي مع ما نصت عليه المادة السادسة من النظام من «عدم جواز مغادرة المملكة إلا لمن يحمل وثيقة سفر سارية المفعول، وبطاقة الهوية الوطنية تسمح لحاملها بالتنقل بين دول الخليج العربية.»

وطال التعديل المقترح المادة الثانية، إذ عدلت صيغتها من «يعطى جواز السفر لطالبه من السعوديين» إلى «لطالبه من السعوديين والسعوديات»، كما استبعد الاقتراح صيغة «وإضافة الزوجة والأولاد إلى أي منهما.»

وتعزو المصادر سبب التعديل في المادة الثانية إلى تعزيز مواطنة المرأة السعودية، بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، خصوصا حق حصولها على الوثائق الوطنية غير المشروط.

كما أضيفت إلى المادة الثانية «جواز السفر السعودي وثيقة شخصية أمنية هامة، وما يترتب عليه حق لكل السعوديين، ويمنح الجواز لصاحب الطلب مباشرة، أو ولي أمره، وذلك بالنسبة للأبناء والبنات دون سن الثامنة عشرة، باستثناء من كان متزوجاً». وترى أن عدم اشتراط موافقة المرأة عند استصدار جواز سفرها من المديرية العامة للجوازات، والاكتفاء بموافقة ولي أمرها يجعلها عرضة للاستغلال من قبل ولي أمرها في تنظيمات محظورة ذات أنشطة مخلة بالأمن الوطني.

وأضافت المصادر أن استثناء المتزوج أو المتزوجة ومن هم دون الـ18 عاماً من شرط ولي الأمر يعود إلى أن تحميل الشاب أو الفتاة مسؤولية الزواج أعظم من مسؤولية إصدار جواز سفر، وبالتالي لهم حق إصدار جواز سفر بنفسيهما دون ولي الأمر.

وشمل التعديل المقترح من أعضاء بمجلس الشورى المادة الثالثة، إذ حصروا جواز شمول إضافة الرجل لزوجته وأبنائه إلى الأبناء والبنات القاصرين والمشمولين بولايته شرعاً، ويعتقد مقدمو المقترح أن قصر الإضافة في جواز السفر على أولاد وبنات حامل الجواز والمشمولين بولايته شرعاً (القاصرين فقط)، ينهي حالات الحرمان من حق الحصول على الوثائق الوطنية.

كما طالب التعديل بمراعاة المعايير الدولية في استصدار الجوازات، إذ أضافوا في المادة الثالثة ما نصه «يكون لكل طالب جواز سفر وفقاً لأحكام النظام، جوازه السعودي الخاص به، ولا يجوز أن يشمل جواز السفر أكثر من شخص، إلا في حالة الأبناء القصر أو ناقصي الأهلية ممن هم تحت ولايته. وتحدد اللائحة التنفيذية الوصف العام لجواز السفر السعودي المقروء آلياً من حيث عدد صفحاته وما يتضمنه من معلومات شخصية لحامله.»

سجون الباحة جسور بين النزلاء والجهات الحكومية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265045&CategoryID=5

الباحة: سلمان آل مقرح، أحلام العلي، نورة الحسني:

5ساعات قضتها "الوطن" خلف قضبان سجون الباحة متنقلة بين عنابر السجناء والسجينات وسط حراسات مشددة، سبقها تفتيش ذاتي ومصادرة أجهزة الجوال كاحتياط أمني، وبدأت الجولة الاستكشافية التاسعة صباحا باجتماع موسع مع مدير عام سجون منطقة الباحة اللواء عشق الشيباني واختتم بزيارة السجن النسائي حيث خرجنا الساعة الثانية ظهرا حاملين أجهزة جوالاتنا.

الدخول إلى العنابر ولقاء السجناء استقطع وقتا طويلا وجهدا، وتركزت مطالب السجناء بإكمال الخدمات داخل السجن من الأجهزة الحكومية ومنها المحاكم بالدرجة الأولى والأحوال وكتابة العدل، إضافة إلى إنهاء وإنشاء بعض من الخدمات ومنها: "الملعب والمعاهد وصالات الترفية، والنظر في إجراءات المحاكمة حيث أننا ننتظر سنوات دون البت في تلك القضايا.

نقل بحيادية

أكد اللواء عشق الشيباني خلال الاجتماع أنهم يعملون ليلا نهارا لراحة السجناء، وقال "ليس لدينا شي نخفيه ونحن نعمل ليل نهار على راحة السجناء"، ووجه خطابة لفريق الصحيفة "ومهمتكم أن تنقلوا كل ما ترونه بحيادية للرأي العام فليس من رأى كمن سمع، ونحن مع الإعلام لإظهار الحقيقة."

وأضاف "نحن نتعامل مع شريحة غالية زلت بها الأقدام، وهم أمانة والعمل في السجون يتطلب الصبر والجهد والمثابرة"، وتابع "لولا السجون بعد الله لما ارتدع أكثر الناس فهي حفظ لحقوق الآخرين، والكل يعرف الصورة النمطية للسجون على أنها غرف مظلمة لا يتسرب لها النور باردة شتاء حارة صيفا والسجان مفتول الشوارب بلا رحمة أو شفقة ولكن العكس تماما أصبحت السجون أشبة بالفنادق تقدم بها كل الخدمات وهدفها الإصلاح وتحويل السجين إلى عنصر فعال بعد خروجه."

معهد متعثر

رصدت "الوطن" في بداية الجولة تعثر مشروع المعهد الصناعي داخل السجون وعدم اكتماله حتى يتم تدريب السجناء على المهن المختلفة، وبين الشيباني انه يجرى إنشاء مبنى آخر للمحاضرات وملاعب للسجناء وقاعات ترفيهية وجسر أمني يربط العنابر بالخدمات الأخرى"، وقال: "هناك مشاريع يجرى تنفيذها بنحو مليوني ريال ومنه عقد تشغيل وصيانة إدارة السجون والسجون الفرعية بالمنطقة وعقد تشغيل وصيانة السجن العام والمباني الجديدة وهناك مشاريع قائمة، ومنها استكمال الإضافات والتحسينات بشعبة السجن العام بنحو 27 مليون ريال وهناك مشاريع مستقبلية ومنها إنشاء غرفة المراقبة والتحكم المركزية بسجون المنطقة.

مواصلة التعليم

يعكف الكثير من السجناء على الدراسة، ويؤكد مدير عام سجون الباحة أن هناك سجناء حصلوا على شهاداتهم الجامعية وهم خلف القضبان، وقال "حاليا يوجد لدينا 3 خريجين من الجامعة، ولدينا 22 طالب جامعي"، وتابع "ولدينا 65 سجين في التعليم العام، كما أن هناك الكثير من السجناء يأتون للسجن وهم غير متعلمين فنقوم بتسجيلهم في المراحل التي تناسبهم ونهتم بهم حتى يتخرجون"، ومضى يقول "قبل أسبوعين كان لدينا احتفال بمناسبة حفظ بعض السجناء للقرآن والبعض

تخرج من الجامعة والبعض من التعليم العام، ومن المواقف الطريفة أيضا والد احد السجناء قام بإهدائنا درع كون ابنه تخرج من الجامعة، وأيضا حفظ القرآن."

ووقف وفد "الوطن" :على مقر مدرسة الفاروق المتوسطة والثانوية داخل شعبة السجن وهي مدرسة معتمدة يدرس بها نحو 65 سجين، بالإضافة إلى وجود حلقات القرآن بها نحو 80 سجين، ومعامل الحاسب الآلي التي جهزت بأحداث التجهيزات."

غرف الخلوة

جهزت سجون الباحة مبنى يطلق عليه "اليوم العائلي" عبارة عن شقق وغرف لذوي السجناء عند الزيارة وقضاء يوم كامل، حيث يوجد في كل شقة ثلاث غرف مجهزة بأحدث الأثاث والألعاب بمطابخ متكاملة. مطبخ السجن متكامل يجهز فيه أنواع المأكولات، وهناك تجهيز مأكولات خاصة تقدم للمصابين بالأمراض المزمنة مثل السكر والضغط، تعد تحت إشراف ومراقبة الجهات بالسجون. مدير عام سجون منطقة الباحة بين أنه تم عمل ملتقى التغذية للسجناء بحضور المختصين من الصحة والجهات ذات العلاقة ويخضع المطبخ المتكامل للإشراف اليومي والمباشر من العاملين بالسجن مع تنوع الأكل والشرب لهم، وفي حالة رصد أي ملاحظة يوقف المستخلص للشركة وتغرم أيضا.

خدمات صحية

طالب السجناء بافتتاح عيادة للأذن والأنف والحنجرة، في الوقت الذي يقدم المركز الصحي بالسجن خدمات صحية متكاملة ولكل سجين ملف يتم أرشفته وربطه إلكترونيا بمستشفى قوى الأمن، وهناك تكامل لكافة العيادات ومنها عيادة الأسنان والمختبر والأشعة والحجز الصحي ويعمل بها طاقم طبي لخدمة السجناء حيث بلغ عدد المراجعين بها نحو 15 ألف مراجع خلال العام الماضي، وهناك ما بين 15 - 30 مراجع بشكل يومي للعيادات، ويتم تحويل مابين 10 - 20 سجين لمستشفيات المنطقة، كما أن هناك حجز صحي للمصابين بالايدز وبلغ عددهم ثلاث حالات، و26 آخرين مصابين بالالتهاب الكبدي و الوبائي خلال العام الماضي، بالإضافة إلى وجود عيادة للتدخين حديثة أقلع بها 9 مدخنين.

القراءة لشغل الفراغ

تنتشر الكتب بشكل لافت في عنابر السجن، وتوجد عدة مكتبات متنوعة الكتب يشغل السجناء فراغهم بما يعود عليهم بالنفع حيث يقومون هم بأنفسهم بإداراتها والعمل عليها حيث تحوي تلك المكتبات على نحو 10 آلاف عنوان.

7مسجونات

وعلى بعد أمتار من مبنى سجن الرجال يقبع سجن آخر يضم عنابر النساء، لا تقل الخدمات التي تقدم لهن عن السجناء في المبنى المجاور، لكن مساحته أقل حيث يستوعب السجن نحو 30 سجينه، إلا أن عدد الموقوفات فيه 7 فقط كلهن أجنبيات، تتراوح أعمارهن بين 20 – 40 تتنوع قضاياهن بين التزوير والأخلاقية، كما يوجد بالسجن منازل عائلية للزيارات.

رصد الملاحظات

قال مدير شعبة سجون الباحة العقيد عبدالرحمن الشهري إن هناك جهات رقابية تزور السجن بشكل دوري لمتابعة الخدمات وملفات السجناء ورصد مطالبهم ومتابعة الخدمات التي تقدم لهم حيث رصدت حقوق الإنسان عدة ملاحظات ومنها تأخير الإجراءات بالمحاكم.

عوائق

بين الشيباني إنه لا يوجد عوائق، وقال "هناك تأخير روتيني في انجاز معاملات السجناء من خلال الإجراءات الشرعية بالمحاكم، إضافة إلى عدم وجود حضانات للعاملات في السجن حتى يعيش صغار المسجونات طفولتهن."

تواصل

رصدت "الوطن" وجود مقرات للإدارات الحكومية بالسجون ومنها الأحوال المدنية، ومكتب لكتابة العدل والأدلة الجنائية، والمحاكم، وضاف العقيد الشهري "إننا ننتظر دعم تلك المكاتب بالموظفين من الجهات ذات العلاقة واكتمال الخدمات بها حتى تتم إنهاء إجراءات السجناء بكل يسر وسهولة، فيما قال اللواء الشيباني "إنه يوجد مندوبين من المحاكم حيث يتم التنسيق عن طريق مندوب المحاكم وإنهاء جميع الإجراءات الحكومية والارتباط مع الشيخ مباشرة عن طريق دائرة تلفزيونية.

بعد استكمال إجراءات وزارة العمل إذا لم يكن عليه أي ملاحظة

مصادر "سبق": منح إقامة نظامية لحاملي هوية زائر لمن لديه جواز سفر من اليمنيين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
https://sabq.org

علمت "سبق" بأنه صدرت الموافقة لمنح إقامة نظامية لمن حصل على هوية زائر من الأشقاء اليمنيين لمن لديه جواز سفر.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها "سبق"، فإن كل من تقدم من الأشقاء اليمنيين ممن سبق منحه بطاقة زائر وحصل على جواز سفر من سفارة بلاده يتم تسجيل معلوماته الصحيحة على جواز سفره الجديد "نقل معلومات"، بعد التأكد من صحة البيانات وصحة جواز سفر المتقدم بعد التحقق من ذلك بالخصائص الحيوية، وعند استكمال المتقدم نقل المعلومات على جواز سفره، وبعد استكمال إجراءات وزارة العمل يمنح الإقامة النظامية إنفاذًا للأمر السامي الكريم، إذا لم يكن عليه أي ملاحظة .

ووجهت المديرية العامة للجوازات بضرورة الرفع اليومي بالإحصائيات لمن يتم منحهم الإقامة والاستفادة من الأمر السامي الكريم، على أن تستقبل طلباتهم بعد استكمالها بجميع المناطق.

الحقوق العدلية للمرأة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30706

عيسى الغيث

من حق المرأة الشرعي وحماية لحشمتها وعرضها أن يكون هناك أقسام مستقلة بطواقم نسائية تستقبلها وجميع ما تحتاجه من استعلام وإحالة ومطابقة هوية، ولا يمنع أن يكون هناك كاتبات عدل مستقلات للنساء

كانت المرأة في الجاهلية تعامل على أنها مخلوق ناقص، وهُضمت حقوقها وتسلط عليها الرجل بلا كرامة، ولما جاء الإسلام حقق لها كرامتها وأعطاها حقوقها، فالمرأة شقيقة الرجل وبانية الأجيال، ولها دور كبير في التنمية والتطوير، وهي متساوية مع الرجل أمام القضاء في حقوقها وواجباتها، وأوجب الإسلام النفقة عليها ونهى عن إيذائها والاعتداء عليها، وأمر بحسن العشرة معها واحترم ذمتها المالية، وفضّلها على الرجل في مواضع كتفضيل الأم على الأب في البر والميراث، وكذلك في النظام حيث أنشأ محاكم للأحوال الشخصية، وللزوجة حق إقامة دعواها الزوجية في بلدها ولو كان زوجها أو مطلقها في مدينة أخرى وهو الذي يأتي لمكانها.

وللمرأة حقوق مساوية للرجل في الشريعة الإسلامية كحقها في تقديم الدعاوى بطلب حق لها، أو برفع ضرر واقع عليها، فقد كانت الصحابيات رضوان الله عليهن يرفعن بحقوقهن لدى رسول الله ﷺ، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها

قالت: (جاءت فتاة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبي - ونعم الأب هو - زوّجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، قال : فجعل الأمر إليها، فقالت: إني قد أجزت ما صنع أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء)، فهذه المرأة الحكيمة حين زوجها والدها بغير إذنها أرادت أن تسن سنة حسنة للنساء بأن رضاهن في الزواج واجب ولا يحق لأحد أن يجبرهن فيه.

كما أن للمرأة حق الوكالة في الخصومة عن غيرها كالرجل سواء كانت محامية أو وكيلة ولكن من الأصلح ألا تتوكل إلا عن امرأة مثلها، ولدى محاكم الأحوال الشخصية ما دامت ملتزمة بأحكام الشريعة وآداب الحشمة في اللباس والحجاب والخطاب دفعاً للفتنة، ومن حقها الإدلاء بالشهادة عند طلبها ولا يعيبها ذلك، بل تفضل المرأة في الشهادة التي لا يطلع عليها غيرها كأمور الحيض والنفاس والبكارة والرضاع، وللمرأة حق في الولاية على أموال أولادها القصّر بعد وفاة والدهم، إذا لم يوص من يتولى عليهم، ولها حق في الزواج من الكفء والنهي عن عضلها، ولو خالف ذلك والدها إذ قد يعضلها طمعاً في مالها أو خدمتها وهذا منتهى الظلم والتسلط، ولها حق في حضانة أولادها فهي الأصلح إذا استوفت الشروط وانتفت الموانع، ولها كامل الحق في الترافع بنفسها أو عن طريق وكيلها في القضايا الزوجية المختلفة كمطالبتها لزوجها بحسن العشرة والنفقة والسكن والمهر، وإثبات الطلاق وفسخ النكاح والخلع والوفاء بشرط في العقد والعدل في القسمة بين الزوجات، وإثبات النسب أو نفيه وزيارة الأولاد والحضانة والنشوز ودعاوى العنف الأسري.

ومن المسلّم به أن بطاقة المرأة تعد معرفاً بها كالرجل عند إمكان التحقق منها بوجهها أو ببصمتها، وإلا فاشتراط المعرفين لتحقيق مناط مصلحتها وقطع الطريق على المنتحلين باسمها.

والمرأة كالرجل تحتاج للمرفق القضائي سواء في خصومة أو إنهاء، وفي حق مدني أو جزائي أو أسري أو تجاري أو عمالي أو إداري، وبما أن المرأة مصانة والجميع يحرص على حشمتها وعدم الإساءة إليها، وتسهيل مهامها، فلذا وجب أن نبادر بالاطلاع على واقع المرأة في مرفق القضاء، ولا أعني هنا العلاقة مع القضاء والقضاة فقط، وإنما العلاقة مع المحكمة ودوائرها الإدارية، وعلى ذلك من حقوق المرأة لدى المحاكم أن تكرم شخصيتها، وتعطى حقها، عبر إحداث أقسام مستقلة بطواقم نسائية، تختص بالاستعلامات والاستقبال، وقبول الأوراق من صحائف الدعوى والمواعيد، إضافة لمطابقة الهويات والمصادقة على صحتها، وجميع ما له علاقة بالمرأة، لأن غالب مراجعات النساء يكون في هذه الأقسام أكثر من الدوائر القضائية، ولذا وجب شرعاً أن تعطى المرأة حقها في هذا الجانب، وألا تحتك بالرجال من موظفين ومراجعين، وفي هذا تحصيل لحقها وحماية لعرضها، وتحقيق لمناط التزامنا بثوابتنا وأخلاقياتنا الإسلامية.

وللمرأة حاجات لدى كتابات العدل الأولى بالبيع والشراء للعقارات، ولدى كتابة العدل الثانية بإصدار الوكالات والتوثيقات، ولذا فقد لاحظتُ عند مراجعتي لكتابات العدل أن المرأة تختلط وربما تحتك بالرجال في السلالم والطرقات والكراسي، وعند المداخل والمخارج، في حين أنه من حقها الشرعي وحماية لحشمتها وعرضها أن يكون هناك أقسام مستقلة بطواقم نسائية تستقبلها وجميع ما تحتاجه من استعلام وإحالة ومطابقة هوية، ولا يمنع أن يكون هناك كاتبات عدل مستقلات للنساء، حتى لا تضطر المرأة لمزاحمة الرجال في مراجعاتها لكتابات العدل، وأن يصرح للمحاميات أسوة بالمحامين حق التوثيق ومنها الوكالات، ومع قيامنا بحق المرأة فإننا بهذا سوف نحقق الكثير من المصالح الشرعية ونتلافى الكثير من المفاسد الواقعة، ولدينا الكثير من خريجات كليات الشريعة والقانون المؤهلات لهذه المهمة.

وكما أن للمرأة الحق في وجود أقسام مستقلة بطواقم نسائية تخدمها في المحاكم وكتابات العدل، ووجود كاتبات عدل أولى وثانية للقيام بواجبهن، وكذلك في المحاماة لدى القطاع العدلي وغيره، فكذلك من باب القياس والأولى أن تمنح حق التحكيم والترخيص له، وخصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية، وما دامت قد منحت ترخيص المحاماة فالتحكيم من باب أولى، كما أن الشريعة جعلت لشهادة المرأة الأولوية في الرضاع ونحوه، فكذلك لها الحق فيما هو من شؤون المرأة، وإذا حصل نزاع بين امرأتين فتكون هذه المُحَكَّمة أقدر على الفصل في القضية، ولو كان أحد الطرفين رجلاً فتكون المحكمة من طرف الثانية، كقضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وخلع وفسخ ونفقة وحضانة وولاية وزيارة ونحوه، وتفعيل هذا الدور للمرأة سوف يحقق الكثير من المصالح الشرعية ويدرأ الكثير من المفاسد والنزاعات القضائية.

والكثير من القضايا تنتهي بالصلح، بل إن الذي ينتهي بالصلح يحقق المناط الشرعي والغرض الموضوعي في فصل الخصومات، لكونه يتم بقناعة الطرفين، بعكس المنتهي بالحكم القضائي، الذي يكون غالباً لصالح أحد الطرفين على الآخر، وأحياناً يكون باعتراض الطرفين، لكون أحدهما حُكم له بأقل من دعواه، والآخر حُكم عليه بما يعتقد عدم استحقاقه، وجميع هذا لا يقع عند الصلح، ولذا فتفعيل جانب المرأة في أقسام الصلح لتقوم بدورها في الجانب النسائي يحقق الكثير من المناطات الشرعية التي نطالب بها وفقاً لثوابتنا الدينية والأخلاقية.

بناتنا المحاميات.. والتشجيع المطلوب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505890

محمد الوعيل

ولأننا في عصر التحول الكبير، ولأن المرأة السعودية تستحق ما هو أكثر، فقد أسعدني جداً، ما كشفته إدارة المحاماة في وزارة العدل، عن ارتفاع عدد المحاميات المتدربات إلى 639 فتاة، وكذلك الترخيص لـ 85 محامية لمباشرة المهنة في المملكة.

صحيح، أن هناك الكثير من الخطوات التي ينبغي إقرارها في هذا المجال الحيوي، بما يليق لبنت الوطن في خدمة قضايا وطنها بشكل عام، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، كما تعلمنا قديماً، وهنا لا ينبغي الوقوف عند مجرد الرقم، بل تجذير الطموح فيما هو أكثر وأعمق، بعيداً عن الكثير من السلبيات التي قد تطرأ من حين لآخر.

وربما كان لقاء الهيئة السعودية للمحامين الذي أقيم في المنطقة الشرقية، مؤخراً، وبمشاركة نحو 500 مشارك من محامين ومحاميات وكبار ممارسين للمهنة، إلى جانب المتدربين والمتدربات، نقطة تحول في فكر ومناخ المهنة العريقة، وإلقاء الأضواء على ضرورة تهيئة البيئة العدلية للمحاميات ووضع معايير للتدريب وقياس الأداء لمنع استغلال بعض المكاتب للمتدربين دون وجود برنامج يؤهل المتدرب لرخصة المحاماة، مع الاعتراف بوجود فجوة بين واقع ممارسة المحاماة والمناهج التعليمية التي نصدرها في مدارسنا وجامعاتنا.. وفق ما طالبت به شريحة كبيرة من المحاميات المتدربات.

ومع الإقرار بأن مجال المحاماة، جديد نسبياً على فتياتنا، إلا أنه يجب علينا أن نواصل قراءة متطلبات الواقع العملي، وعلى رأس أولوياته، ضرورة وجود لائحة تنظيمية لعمل بناتنا المحاميات الجدد، في المكاتب توضح المهام والواجبات والحقوق.. والأهم هو تشجيع مكاتب المحاماة على تدريبهن مجاناً على الأقل، ودون إرهاقهن برسوم مالية مقابل التدريب، خاصة وأني سمعت عن مبالغات عديدة في رسوم الدورات التدريبية التي نعترف بصراحة أنها تستغل المتدربين، وتعتبرهن وسيلة تكسب صريح.

وهنا أتمنّى أن تسرع الجهات المسؤولة، وعلى رأسها وزارة العدل، بالتمهيد لإعداد استراتيجية واضحة وشاملة ومحددة لهيئة المحامين السعوديين، مع خطة عمل تستوعب كل الكفاءات والقدرات، وترسخ لبيئة قانونية منفتحة، تستقطب العنصر النسوي وتشجعه على المشاركة في صياغة حلم وطن بأكمله، يحتاج كل أبنائه وبناته الفاعلين والمؤهلين، لمواجهة تشابكات العصر وتحدياته وطموحاته معاً.

مجرد ملاحظة:

اتمنى لو كان هناك شراكة بين جمعية المعوقين وجمعية المعوقين للكبار وبالذات بعد سن ثلاثة عشر عاماً.

صحة المواطــن مطلب وطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شعبان 1437هـ - 25 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505897

د. صالح فهد العثمان

ان الرؤية الوطنية 2030 تؤكد أن المواطن هو الثروة الحقيقية للوطن، فالرؤية تتمحور حول الاستثمار في المواطن والعمل على تنميته، وتمكينه من المساهمة والمشاركة الكاملة في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإسهام في الحفاظ على ازدهار المجتمع ورفاهته. وبالتأكيد فصحة وسلامة الفرد والمجتمع أحد الجوانب الرئيسية في ركيزة التنمية البشرية، ويعد تحقيق توفرها جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الرؤية الوطنية، فصحة وسلامة المجتمع اشمل وأكبر من رؤية وامكانات وزارة الصحة وحدها في ظل غياب خطة وطنية شاملة مبنية على الادلة والبراهين للمحافظة على صحة وسلامة المواطن إذ تشير الأرقام الأحصائية ان 65% من المجتمع يعاني من الامراض المزمنة فثلث السكان مصاب بمرض السكري, و42% من الوفيات في المملكة تعود إلى أمراض القلب حيث ان 20% مصابون بارتفاع ضغط الدم و50% مصابون بارتفاع نسبة الدهون و36% يعانون من السمنة في حين تجاوز عدد المصابين بالفشل الكلوي 17 الف حالة وغيرها الكثير كالسرطان والسكتة الدماغية وغيرها من الامراض المزمنة التي يطلق عليها امراض نمط الحياة والتي ترتبط بنمط الحياة غير الصحي (يشمل التغذية غير الصحية وعدم ممارسة الرياضة), أضف الى ذلك الامراض النفسية التي تصيب 38% من المواطنين، وخاصةً المراهقين ومن هم في مرحلة الشباب، وبطبيعة الحال لهذه الامراض تبعات اقتصادية كبيرة فعلى سبيل المثال انفقت الدولة أكثر من 160 مليار ريال على الخدمات الصحية والتنمية الجتماعية في 2015 وتكاليف علاج السكري فقط 17 مليار سنويا، ومن المتوقع ان تصل 43 مليار في الاعوام القادمة. والحديث عن صحة وسلامة المجتمع يقودنا للحديث عن جانب ذي علاقة وطيدة انها الحوادث المرورية التي ذهب ضحيتها أكثر من 7600 شخص وحوالي 41 ألف مصاب بعجز كلي أو جزئي، وتسببت بشغل أكثر من 30%من أسرة المستشفيات في عام 2012. هذه الارقام وغيرها كثير ليست حصيلة حرب وانما نتيجة غياب الرؤية، وعدم التعاون بين الجهات المعنية لرفع مستوى صحة وسلامة المجتمع، والحقيقة أنه لا يُنتظر نتائج أخرى تختلف عما نراه مع تفشي منطق «العزلة»، الذي يسيطر على أداء المؤسسات الحكومية المنوط بها هذه المهمة.

ان الدعوة لتأسيس هيئة وطنية عليا تعنى بصحة وسلامة المواطن مطلب وطني عاجل, لتشارك فيها جميع المؤسسات الحكومية لاعداد برنامج وطني مبني على الادلة والبراهين لمكافحة عوامل الاختطار والمحافظة على صحة وسلامة المجتمع ويعمل على تطوير البرامج الصحية الوقائية الى جانب الطبية العلاجية ورفع مستوى معايير السلامة وسن القوانين التي تكفل صحة وسلامة المواطن ودعم البحوث ذات الصلة والاشراف على تنفيذها على ثلاث مراحل (قصيرة – متوسطة – طويلة الامد) فالتجربة الفنلنديةِ في خفض نسبة الوفيات بأمراض القلب والشرايين خلال 18 عاما فقط دليل على امكانية الدول من الحد من الأخطار والامراض اذا توفرت الرؤية الصادقة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 18 شعبان 1437 هـ - 25 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1505963

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 شعبان 1437 هـ - 25 مايو 2016م

http://www.al-madina.com/node/679555